الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١،١ تمهيد

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لكثير من اقتصادات الدول في العالم، وقد لاقى هذا النوع من الاستثمار اهتمامًا كبيرًا في الآونة الأخيرة نظرا لما يمثله من رافد مهم لاقتصادات الدول المضيفة، وحيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد بوابة مهمة للتجارة الدولية، فقد زاد اهتمام الدول بهذا النوع من الاستثمارات.

وقد بات الاستثمار الأجنبي ينظر إليه على أنه من الموارد المهمة التي يمكن أن تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف، من خلال الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تساهم استثماراتها الخارجية في نقل التكنلوجيا المتطورة، وأساليب الإدارة الحديثة إلى البلد المضيف، كما تقوم هذه الشركات بتمويل بعض المشاريع الإستراتيجية الكبرى في البلد المضيف التي قد لا تتمكن حكومة ذلك البلد من القيام بها نظرًا للعجز المالي لديها (بلال لوعيل،٢٠١٤).

وهناك عوامل مختلفة ساهمت في نمو سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها: التطور التكنلوجي المتسارع، وعدم تقييد السياسات المرتبطة بالتجارة والاستثمار، فلم تعد الشركات المتعددة الجنسيات تبحث فقط عن اليد العاملة الرخيصة، أو عن الأسواق المحمية والموارد الطبيعية، بل أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ يتزايد في المجالات والأنشطة التي يتطلب عملها تكنلوجيا حديثة، ويد عاملة ماهرة،

وبنية تحتية متطورة، وبيئة يسودها الاستقرار التشريعي، والسياسي، والاقتصادي (رحيم وعبد الله،٢٠١٨).ونظرا لما يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر من رافد مهم للاقتصاد المحلي في البلد المضيف، فإن التركيز على هذا النوع من الاستثمار يمثل أهمية كبرى، خصوصا الاستثمارات طويلة الأجل والتي تتم عن طريق مشاريع كبرى مشتركة مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات.

وبناء على ما تقدم فإن الاستثمار الأجنبي يعد عاملاً مهمًّا من عوامل التنمية الاقتصادية في البلد المضيف، إذا ما تم التخطيط له بشكل سليم حيث إن المناخ الاستثماري يشكل رأس الحربة في دفع أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكدت دراسة(جبر،٢٠٠٥) أن عدم الاستقرار الإداري، و التشريعي، والاقتصادي يؤدي إلى دفع رؤوس الأموال الأجنبية، كما قد يؤدي هذا الوضع غير المستقر إلى خروج الاستثمارات المحلية إلى مناخ استثماري أكثر استقرارًا.

أيضا أشارت دراسة قام بها (Mohamed 2010)، M.G.، S. E. & Sidiropoulos وشملت ٣٦ دولة من دول الشرق الأوسط حول أثر المناخ الاستثماري لهذه الدول المتمثل في العوامل الاقتصادية، والإدارية، والتشريعية، ومدى تأثيرها في عملية جذب ودفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توصلت إلى أن هناك تأثير إيجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي، ودرجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما في المقابل بينت النتائج أن متغيرات اقتصادية مثل: التضخم والفساد الإداري، والإنفاق الحكومي كان لها تأثير عكسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبناء على ما ذكر أعلاه من أهمية المناخ الاستثماري، فقد بدأت دول مختلفة خصوصًا الدول النامية بالتنافس لبناء بيئة استثمارية أكثر تميزًا، وأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا قد ينطبق إلى حد ما على القاعدة التي تقول: إن رأس المال جبان، فلا يمكن لأي شركة أو فرد أن يستثمر أمواله في بيئة غير مستقرة إداريًّا واقتصاديًّا وتشريعيًّا. وعليه، فإن الدولة التي تريد جذب الاستثمارات

الأجنبية عليها مسؤولية كبيرة جدا لكسب رضا المستثمر في ظل التنافس الكبير الذي يشهده العالم مؤخرًا. فكسب رضا المستثمر يتطلب مناخ استثماري يتسم بالاستقرار؛ لأن البيئة غير الآمنة قد تؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عنها، بل إن عدم استقرار المناخ الاستثماري قد يؤدي إلى هروب رأس المال المحلي إلى الخارج.

وقد سعت سلطنة عمان كغيرها من الدول النامية إلى التنوع الاقتصادي، وتخفيف الاعتماد على النفط كمورد رئيس للتنمية الاقتصادية في السلطنة. حيث إن الحكومة العمانية قامت بإنشاء هيئة خاصة معنية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة،كما أنشئت أربع مناطق حرة خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى إصدار قانون جديد متعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من السياسات التي انتهجتها السلطنة للانفتاح الاقتصادي، إلا أن هناك عوامل مختلفة اقتصادية، وإدارية، وتشريعية تؤثر في المناخ الاستثماري في السلطنة، وتساهم بشكل رئيس في زيادة أو نقصان معدلات الاستثمار الأجنبي في السلطنة؛ لذلك تشكل هذه الدراسة أهمية كبيرة في دراسة هذه العوامل وما تمثله من تأثير في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السلطنة.كما تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، وتذليل هذه العقبات.

٢،١ مشكلة البحث

من بين دول مجلس التعاون الخليجي، تعد عمان واحدة من الاقتصادات ذات التنوع السيئ، حيث يعتمد جزء كبير جدًا من ناتجها المحلي الإجمالي على إنتاج وبيع النفط إلى دول أخرى. وفقا للإحصاءات، يشكل النفط ٣٣,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عمان، وحوالي ٧٩ ٪ من عائدات الحكومة،و ٥٢,١ ٪ من صادرات البضائع (Al Balushi, 2016). ومع استنفاد الموارد النفطية على

الأرجح، وتقلب أسـعارها، فإن الاقتصـاد العماني في خطر كبير دائمًا. ومن أجل التخفيف من مخاطر الاعتماد الكبير للاقتصـاد العماني على النفط، أطلقت الحكومة العديد من الخطط التي تنعكس في إسـتراتيجية عمان ٢٠٢٠و٢٠٤٠. وعلى سـبيل المثال، تهدف إسـتراتيجية عمان ٢٠٢٠إلى تقليل الاعتماد على صادرات النفط من ٣٧,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحالي إلى٩ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠، ومع التراجع الحالي في أسعار النفط، ستتأثر آفاق الاقتصاد العماني، وستتأثر جهود الحكومة تجاه تقليل الاعتماد على النفط كمورد أساسي، وسيكون التنويع الاقتصادي مقيدًا للغاية، ما لم تسعَ الحكومة إلى الحصول على مصادر تمويل أخرى منها الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

وبالرغم من التطور في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة منذ العام ٢٠٠٢ ، مع الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة سلطنة عمان لتحرير الاقتصاد العماني، تشير التقارير العالمية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان ما زال متواضعًا، ودون سقف التوقعات، وبمقارنة سلطنة عمان بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهي التي تشـترك معها في الجغرافيا كانت الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة الواردة إلى السـلطنة أقل من نظيراتها في كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السـعودية، والبحرين، وقطر ما يعني أن السـلطنة تحتل المرتبة قبل الأخيرة بين دول الخليج في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويظهر ذلك جليًّا من خلال الانخفاض المتواصل لحصة سـلطنة عمان من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى دول الخليج من ٨ ٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ٣ ٪ في العام ٢٠١١، و ٥ ٪ في عام ٢٠١٤، ثم أقل من ٠,١٪ في العام ٢٠١٥ مما يجعل من السوق العماني جزءًا بسيطًا جدًّا من المحفظة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر(Al Balushi, 2016).

وتتضح إشكالية المناخ الاستثماري، وضعف الاستثمار الأجنبي في السلطنة من خلال كل من الدراسات السابقة، والمؤشرات الدولية:

١) الدراسات التي وضحت ضعف الاستثمار الأجنبي في السلطنة

أشـــارت دراســـة (٢٠١٦)Al Balushi والتي شملت مقابلات، ومســـح للشـــركات الأجنبية والمشتركة، والشركات المحلية في عُمان (عدد = ٩٦)، إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير القطاع الخاص العماني محدود للغاية؛ ويرجع ذلك أساسًا إلى البيئة السياسية، والاقتصادية، والبنية الريعية في سلطنة عمان، ويوكد الباحث على ضرورة قيام السلطنة بتطوير المناخ الاستثماري من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين سواء الأجانب أم المحليين. كما بينت هذه الدراسة أن دول مثل سلطنة عمان لا تزال تتبع أسلوب بيروقراطي معقد في قبول المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في السلطنة.

وفي نفس الإطار أشارت دراسة علي(٢٠١٩)Ali Ibrahim &others إلى وجود تأثير سلبي لكل من الفساد والتضخم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال في السلطنة، وخلق مناخ استثماري جاذب للمستثمرين الأجانب من خلال كسب رضا المستثمر.

كما أكد السعدي (٢٠٠٥) على ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في القطاعات غير النفطية، حيث تساهم بما نسبته ٠.٠٢ % فقط من النمو الاقتصادي، ويرجع هذا الضعف في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضعف المناخ الاستثماري للسلطنة، وحاجته إلى مزيد من التطوير.

٢) التقارير الدولية

تمثل التقارير والمؤشرات الدولية والإقليمية أهمية كبرى للتعرف على مدى سلامة مناخ الاستثمار وقد أثبتت الدراسات والشواهد وجود علاقة بين ترتيب الدول في المؤشرات الدولية والإقليمية، وحجم

الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، حيث إن رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات تسترشد بهذه المؤشرات قبل الدخول إلى سوق البلد المضيف. وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى وضع سلطنة عمان في بعض هذه المؤشرات لمعرفة مناخ الاستثمار الأجنبي للسلطنة. فقد أشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(٢٠١٨) إلى أن عمان لم تكن من ضمن أفضل وجهات الشركات الأجنبية في الشرق الوسط خلال الفترة من ٢٠٠٣إلى٢٠١٦ حيث تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في دول مجاورة كالإمارات والسعودية.

كما تبين الإحصائيات الصادرة عن الأنكتاد والبنك الدولي إلى ضعف السلطنة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية. فقد أشارت تلك التقارير إلى أن هناك ضعف في مؤشر فجوة الجاذبية في الدول العربية، والذي يعرف على أنه "التحدي الذي تواجهه الدول من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية " (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٦:٢٠١٨)

ويعزي التقرير ضعف الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية إلى تحديات مختلفة تواجهها هذه الدول يأتي في مقدمتها زيادة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي، والارتفاع في معدل التضخم، وعدم وجود التكنلوجيا الحديثة، إضافةإلى تحديات على مستوى بيئة أداء الأعمال، ومستوى رأس المال البشري، والأداء اللوجستي، والبيئة المؤسسية.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية، فوضع سلطنة عمان ليس بالجيد إذا ما قورن ببعض البلدان المجاورة حيث يوضح الجدول(١) مقارنة ترتيب السلطنة مع دول خليجية فيما يتعلق بمؤشر بيئة الأعمال:

جدول ١، ١: الفجوة بين سلطنة عمان والدول الخليجية

الفجوة بين السلطنة والدولة الأفضل خليجيًّا وفقًا لمؤشر ممارسة الأعمال٢٠١٩					الفجوة بين السلطنة والدولة الأفضل خليجيًّا وفقًا لمؤشر ممارسة الأعمال٢٠١٨				
النشاط	رتبة السلطنة	الفجوة	الأفضل خليجيًّا الرتبة	الأفضل خليجيًّا الدولة	النشاط	رتبة السلطنة	الفجوة	الأفضل خليجيًّا الرتبة	الأفضل خليجيًّا الدولة
بدء العمل التجاري	٣٧	١٢	٢٥	الإمارات	بدء العمل التجاري	٣١	--	٣٢	السلطنة
تراخيص الإنشاءات	٦٦	٦١	٥	الإمارات	تراخيص الإنشاءات	٦٠	٥٨	٢	الإمارات
الحصول على الكهرباء	٦٦	٦٥	١	الإمارات	الحصول على الكهرباء	٦١	٦٠	١	الإمارات
حماية المستثمرين	١٢٥	١٢٣	٢	السعودية	حماية المستثمرين	١٢٤	١١٤	١٠	السعودية /الإمارات
دفع ضرائب	١٢	١٠	٢	الإمارات /قطر/الكويت	دفع ضرائب	١١	١٠	١	الإمارات /قطر
التجارة عبر الحدود	٧٢	---	٧٢	السلطنة البحرين	التجارة عبر الحدود	٧٢	--	٧٢	السلطنة
إنفاذ العقود	٧٣	٦٤	٩	الإمارات	إنفاذ العقود	٦٧	٥٥	١٢	الإمارات
تسوية الإفلاس	١٠٠	٢٥	٧٥	الإمارات	تسوية الإفلاس	٩٨	٢٩	٦٩	الإمارات
تسجيل العقارات	٥٢	٥٠	٢	الإمارات	تسجيل العقارات	٥٥	٤٤	١٠	الإمارات
الائتمان	١٣٤	٩٠	٤٤	الإمارات	الائتمان	١٣٣	٤٣	٩٠	السعودية /الإمارات

المصدر: (يحيى،٢٠١٩)

ويبين الجدول (١،١) الفجوة الكبيرة بين السلطنة والدول الخليجية الرائدة في مجال تحسين بيئة

الأعمال،حيث إن الإمارات تسبق عمان ٦١ مركز في مجال سرعة تراخيص الإنشاء.كذلك في مؤشر حماية المستثمر تحتل عمان المرتبة ١٢٥ بينما المملكة العربية السعودية في المرتبة ٢، وهو ما يمثل فجوة شاسعة في كسب ثقة المستثمر. أيضا يبين الجدول (١،١) أن الإمارات تسهل خدمة الحصول على الكهرباء بشكل لا يمكن مقارنته بالإجراءات المتبعة في السلطنة، وهو ما يظهر في ترتيب كل من عمان والإمارات في هذا المجال. كذلك يوجد فجوة كبيرة بين عمان والإمارات في كل من الائتمان، وتسجيل العقارات، وعدد مرات دفع الضرائب. وفي نفس الإطار يوضح الجدول(١،٢) الفجوة بين السلطنة وبعض الدول الخليجية في تصنيف مجال التنافسية العالمية

الجدول ٢، ١:الفجوة بين السلطنة وبعض الدول الخليجية في تصنيف مجال التنافسية العالمية

تصيف السلطنة وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٨ /٢٠١٩				**تصيف السلطنة وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٨**			
النشاط	رتبة السلطنة	الفجوة	الأفضل خليجيًّا الرتبة الدولة	النشاط	رتبة السلطنة	الفجوة	الأفضل خليجيًّا الرتبة الدولة
المؤسسات	٣٦	١٧	١٩ الإمارات	المؤسسات	٢٨	٢٣	٥ الإمارات
البنية التحتية	٢٤	٩	١٥ الإمارات	البنية التحتية	٣٦	٣١	٥ الإمارات
الاقتصاد الكلي	٥٨	٥٧	١ الإمارات /الكويت السعودية	الاقتصاد الكلي	٦٦	٤٦	٢٠ قطر
الصحة	٦٥	٢٧	٣٨ السعودية	الصحة/التعليم الابتدائي	٦٣	٤٠	٢٣ الإمارات
التعليم العالي التدريب	غير متاح			التعليم العالي /التدريب	٧١	٣٥	٣٦ الإمارات
كفاءة سوق البضائع	٣٣	٢٢	١١ الإمارات	كفاءة سوق البضائع	٤٧	٤٤	٣ الإمارات
كفاءة سوق العمالة	٩٣	٤٧	٤٦ الإمارات	كفاءة سوق العمالة	١٢٢	١١١	١١ الإمارات

نمو السوق المالي	٥٦	٢٥	٣١	الإمارات	نمو السوق المالي	٥٤	٣٠	٢٤	الإمارات
الجاهزية التكنولوجية	٦١	٥٥	٦	الإمارات	الجاهزية التكنولوجية	٥٩	٣٥	٢٤	الإمارات
حجم السوق	٦٢	٤٥	١٧	السعودية	حجم السوق	٦٢	٤٧	١٥	السعودية
جودة الأعمال التجارية	٥٢	٤١	١١	السعودية	جودة الأعمال التجارية	٧٢	٥٩	١٣	الإمارات
الابتكار	٨٦	٥١	٣٥	الإمارات	الابتكار	٧٦	٥٥	٢١	قطر

المصدر: (يحيى،٢٠١٩)

يشير الجدول (٢،١) إلى وجود اختلافات جوهرية في بعض المؤشرات بين السلطنة وبعض دول الخليج. فالسلطنة لا تقارن بالإمارات من حيث مؤشر الجاهزية التكنلوجية، ونمو السوق المالي، وكفاءة سوق البضائع، والاقتصاد الكلي، وحجم السوق، وكفاءة سوق العمالة. كما أن الجدول (٢) يوضح فروق جوهرية بين كل من سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية في مؤشرات جودة الأعمال التجارية، والاقتصاد الكلي، وحجم السوق.

وانعكس هذا التصنيف على الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة. حيث أشار التقرير الصادر من (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠١٩) إلى أن سلطنة عمان استقطبت ٣٨ مشروعًا أجنبيًّا خلال العام ٢٠١٨، بينما في المقابل استقطبت دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٣٠ مشروعًا أجنبيًّا في نفس الفترة، ثم المملكة العربية السعودية ٨٩ مشروعًا. كما أشار نفس التقرير إلى أن عدد المشاريع الأجنبية في قطاع الأعمال مثلا بلغ ٤٩ مشروعًا في الإمارات خلال العام ٢٠١٨، بينما في سلطنة عمان ١٠ مشاريع فقط. ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يتبين للقارئ الهوة الواسعة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة والدول المجاورة لها، مما يؤكد على وجود مشكلة تحول دون تحول السلطنة إلى واحدة من أهم الوجهات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط.

أيضا في مؤشر الفساد حلت السلطنة في المرتبة ٦٠ من أصل ١٦٨ دولة في العام ٢٠١٥ وهو مستوى مرتفع، حيث أكدت ٣٣٪ من الشركات العاملة في السلطنة والتي شملها المسح الذي قام به البنك الدولي أنها قد زكت موظفين عموميين، وهو ما يعكس مستوى عاليًا من الفساد؛ نظرا لأن الفساد هو استغلال الموظفين العاميين لمناصبهم في تحقيق مكاسب شخصية، وهذا ينعكس بشكل سلبي على السوق المحلي، ويساهم في تقليص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة. كذلك فيما يتعلق بحماية الاستثمار جاء تقييم السلطنة ٥/١٠وهو تقييم ضعيف يبين ضعف الإجراءات المتبعة في السلطنة؛ لحماية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر،كذلك في مؤشر حماية المستثمرين حصلت عمان على ٢ من ١٠ وهو تقييم ضعيف جدا. كل هذا ألقى بظلاله على عملية الإصلاح، والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين بيئة الأعمال، ومناخ الاستثمار في السلطنة (Al Balush, 2016).

ومع تقلبات أسعار النفط العالمية أصبحت السلطنة تعاني من تبعات هذا الانخفاض الذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العماني، فقد بينت الأرقام الصادرة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات لعام ٢٠١٧ إلى أن العجز في التعاملات الجارية لسلطنة عمان وصل إلى١٥٪ خلال العام ٢٠١٦، وذلك مع تدني أسعار النفط العالمية، بينما إرتفع الدين الخارجي من ٦.٥١ % خلال العام ٢٠١٥ ليصل إلى٤.٧٠ خلال العام ٢٠١٧(أبو العينين وسهير،٢٠١٧) حيث إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية في العامين ٢٠٠٨و ٢٠١٥ أدى إلى انعكاسات حادة على الاقتصاد العماني.

كما تشير الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي في العام ٢٠١٧ إلى أن الناتج المحلي العماني في العام ٢٠١٥ بلغ ١٨ مليار دولار ليهبط إلى٨.٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٦، وذلك نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط. ورغم أن الحكومة العمانية شرعت في اتخاذ الخطوات الأساسية

لاستقطاب رأس المال الأجنبي، وأصدرت جملة من التشريعات والقوانين من أجل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، وزيادة النمو في تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى السوق المحلي، لكن واقع الأمر أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السلطنة ما زال ضعيفًا ودون الهدف المنشود. حيث يشير تقرير الأنكتاد (٢٠١٧) إلى أن جملة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السلطنة بين عامي ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦ بلغ ٥٧١ مشروعًا فقط.

وبناء على ما ذكر، فإن الدور الذي من المفترض أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوات المالية في السلطنة، ودفع عملية النمو في الاقتصاد العماني لم يظهر بشكل جلي خلال أزمة النفط الأخيرة.

٣،١ أسئلة الدراسة

بناء على ما تقدم من إيضاح لمشكلة الدراسة التي تتعلق بتأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سلطنة عمان تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان؟

٢. ما تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان؟

٣. ما تأثير رضا المستثمر الأجنبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان؟

٤. ماتأثير رضا المستثمر الأجنبي كمتغير وسيط في العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

(العوامل الاقتصـــادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) وجذب الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة إلى سلطنة عمان؟

هذه الأسئلة تقودنا إلى تصور هيكل الدراسة والتي تتلخص أهدافها كالآتي:

١،٤ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسةإلى:

١- معرفة تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان.

٢- معرفة تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

٣- معرفة تأثير رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

٤- معرفة تأثير رضا المستثمر الأجنبي كعامل وسيط في العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان.

١،٥ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعًا مهمًّا جدًّا يوثر في اقتصاد سلطنة عمان، وهو العوامل الاقتصادية، والإدارية، والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عمان، وعليه فإن الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة إلى التوصل إلى نتائج

وتوصيات يمكن الاعتماد عليها في التعرف على كيفية معرفة أثر العوامل الاقتصادية، والإدارية، والقانونية في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاد البلد المضيف.

وبناء على ما تقدم تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين نظري وتطبيقي:

١- الأهمية النظرية: توفر هذه الدراسة إطارًا نظريًّا يوضح أثر العوامل الاقتصادية، والإدارية، والقانونية في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العماني، وتتناول هذه الدراسات العديد من الدراسات السابقة إضافة إلى خبرات الدول العربية والأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي. كما تتطرق الدراسة إلى الأدبيات المختلفة التي تناولت موضوع العوامل الاقتصادية، والإدارية، والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

٢- الأهمية التطبيقية: تعد هذه الدراسة من الدراسات العربية التي تناولت موضوع أثر العوامل الاقتصادية، والإدارية على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاد الدولة المضيفة، حيث إن أهمية الدراسة تكمن في النتائج التي سيتم التوصل لها؛ لمعرفة علاقة العوامل الاقتصادية، والإدارية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وجهة نظر المستثمر؛ مما يساهم في زيادة حجم الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار، وتذليل كل العقبات التي من شأنها التأثير بشكل أو بآخر في فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

٦،١ حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود البشرية: تشمل الدراسة فئة الموظفين في الإدارة العليا في مختلف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مجموعة من الشركات الأجنبية التي تندرج تحت مظلة الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على دور العوامل الاقتصادية، والإدارية، والقانونية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان مع الأخذ بعين الاعتبار رضا المستثمر كمتغير وسيط.

١،٧ الإطار الموضوعي

قام الباحث باختيار أسلوب منهجي يعطي نتائج دقيقة، ويتميز بأنه يجمع بين المنهج الوصفي، والكمي، وذلك من خلال الاعتماد على أدبيات مختلفة، إضافة إلى استخدام أداة بحثية رئيسة هي الاستبانة للحصول على النتائج المرجوة.

تتألف الدراسة من المتغيرات الآتية:

١. المتغير المستقل: وهو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (العوامل الاقتصادية-العوامل الإدارية-العوامل القانونية).

٢. المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر

٣. المتغير الوسيط: رضا المستثمر الأجنبي

وقد قام الباحث بتطوير نموذج دراسته وفق ما يتناسب مع أهداف هذه الدراسة، وانطلاقا من وجود علاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر.

١،٨ مصطلحات الدراسة

الاستثمار في اللغة الإنماء، إذ يقال ثَمر ماله :نماه، ويقال ثمر الله مالك أي: كثره، وأثمر الرجل: أي كثر ماله (المختار وتويه،٢٠١٨).

الاســتثمار الأجنبي المباشــر "يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاســتثمار الأجنبي المباشــر) أنه"نوع من الاســتثمار الدولي، يقوم على أســاس علاقة طويلة المدى تعكس المصــالح الدائمة، والقدرة على التحكم الإداري بين شــركة المســتثمر (الدولة الأم) وشــركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (الدولة المضيفة، حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة، أو امتلاك أصول في مشروع في دولة أخرى، على ألا تقل نسبة الملكية عن ١٠٪ من الأسهم ، أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة" (صادق،٢٠١٥:٢٤).

وعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه" صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصــة دائمة في الإدارة (نســبة ١٠ في المائة، أو أكثر من الأســهم المتمتعة بحقوق التصــويت) في مؤسسـة عاملة في اقتصـاد غير اقتصـاد المسـتثمر"(المنتدى الإسـتراتيجي الأردني، ٢٠١٨:٤). بينما يرى الصيعري والبكر (٢٠١٦:٤)أن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو الاستثمار الذي يقوم به مواطنو دولة ما في دولة أخرى بحيث يكون لهم قوة تصويتية في الإدارة".

ويرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار يأتي من خارج البلد المضيف مرتبطًا بعلاقة طويلة، تمثل مصالح دائمة للمستثمر الخارجي إضافة إلى قدرة ذلك المستثمر على التأثير في إدارة المؤسسة المقيمة داخل البلد المضيف.

العوامل الاقتصادية:العوامل الاقتصادية هي عبارة عن "مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي من خلالها يمكن تقييم الوضـع الاقتصـادي لأي دولة". (كريمة، ٢٠١٥:١٠٠). ومن أمثلتها حجم السـوق، والناتج المحلي، والانفتاح الاقتصادي وغيرها من المحددات الأخرى.

ويرى الباحث أنها عبارة عن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس اقتصاد الدولة المضيفة مثل: (حجم السـوق، ومؤشـر الاسـتقرار الاقتصـادي الكلي، ومؤشـر القطاع الخارجي، ومؤشـر الإنفاق الحكومي الرأسمالي).

المحددات الإدارية: وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من العوامل الإدارية التي تتعلق بجميع إجراءات بداية المشروع الأجنبي في الدولة المضيفة حتى إتمامه بالكامل منها: (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وبدء النشاط، واستخراج التراخيص، والحصول على الخدمات الأساسية، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمر، والحوافز والإعفاءات الضريبية وغيرها من الإجراءات الحكومية المطلوبة لتسجيل شركة أجنبيه في السوق المحلي للبلد المضيف.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠١٨)

المحددات القانونية "تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة الأعمال، ومدى ملاءمة الجوانب المؤسسية، والقانونية، والإجرائية" (كريمة،٢٠١٥: ١٠٧).

٩،١ هيكل الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة سوف يتألف هذا البحث من ستة فصول دراسية يبدأ كل فصل بمقدمة، وينتهي بخاتمة.

١- الهيكل التنظيمي:

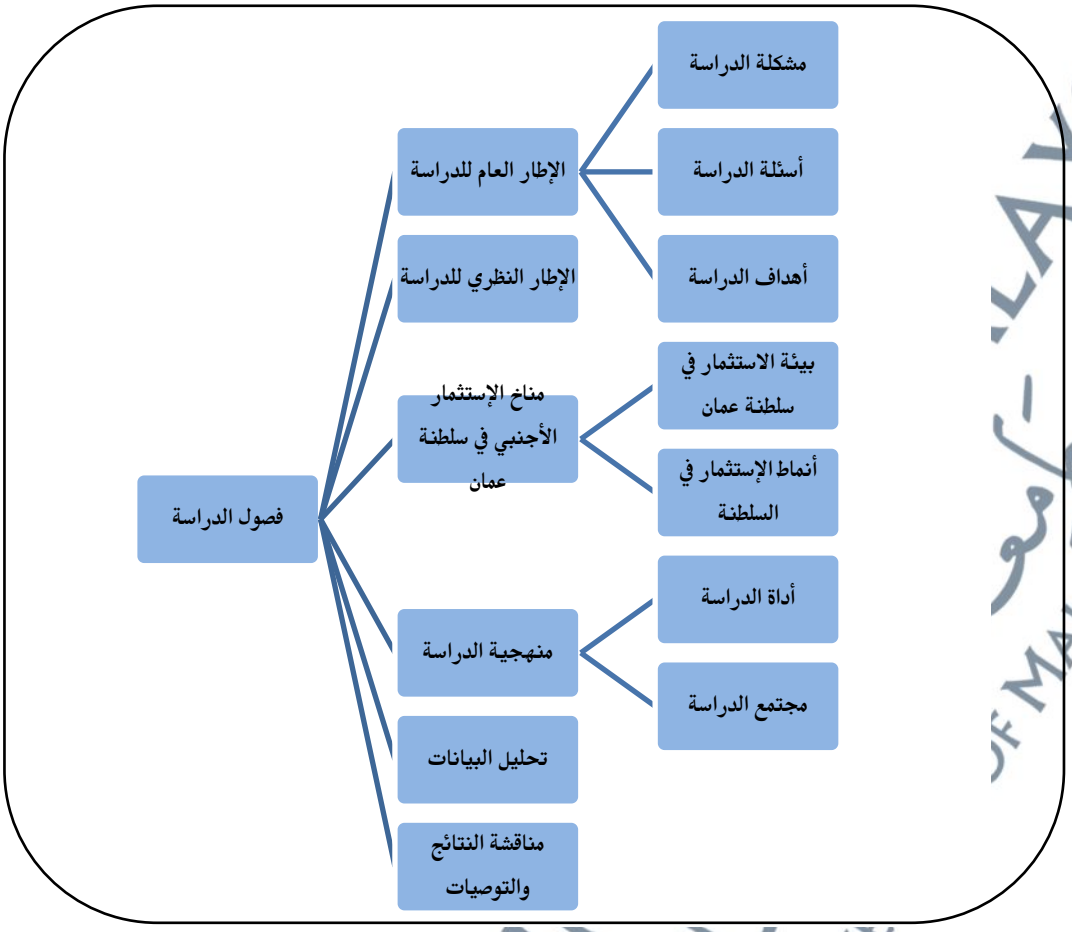

الشكل ١، ١: هيكل الدراسة

٢- الهيكل النظري:

الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)

تم في هذا الفصل شرح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطرق الباحث لمشكلة الدراسة، حيث قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة التي بدورها تقود إلى عدة أهداف تبنى عليها فرضيات الدراسة، ومن خلالها تتضح أهمية هذه الدراسة. كما شرح الباحث حدود هذه الدراسة إضافةإلى أسباب اختيارها إنتهاء بأهم المصطلحات العلمية الواردة في الدراسة.

الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة)

سيتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث مهمة هي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل المناخ الاستثماري في السلطنة، والدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. حيث سيتطرق الباحث في المبحث الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة أشكاله، ودوافعه، وأهم المراحل التي مر بها هذا النوع من الاستثمار، إضافة إلى النظريات المختلفة المتعلقة به، ثم عرض مفصل لمجموعة من الأدبيات السابقة، والمتعلقة بعوامل الدراسة.

الفصل الثالث (مناخ الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان)

سيقوم الباحث بتحليل بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان من حيث التشريعات القانونية، وبيئة الأعمال في السلطنة. كما سيتطرق الفصل إلى أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان خلال العشر سنوات الأخيرة.

الفصل الرابع (منهجية الدراسة)

قام الباحث في هذا الفصل بشرح المنهجية المتبعة في جمع البيانات وإجراءاتها، إضافة إلى مجتمع الدراسة وأهم خصائصه. كذلك سيقوم الباحث بتوضيح متغيرات الدراسة، إضافة إلى الأداة المستخدمة في الدراسة، وأهم الأساليب؛ للتحقق من مدى دقتها، والأساليب الإحصائية التي سوف تستخدم في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها. كما تناول الباحث الاستبانة المعدة لغرض جمع البيانات الميدانية وسبل التأكد من صدقها وأدائها.

الفصل الخامس (تحليل البيانات وعرض النتائج)

سيقوم الباحث في هذا الفصل بتحليل بيانات الدراسة تحليلاً علميًّا دقيقًا، واختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم توضيح وتفسير البيانات التي تحصل عليها.

الفصل السادس (مناقشة النتائج والتوصيات)

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصل إلهيا الباحث من خلال الدراسة التي قام بها والمتعلقة بدراسة العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث.

١٠،١ الخلاصة

تناول هذا الفصل الخلفية الدراسية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تطرق الفصل إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصادات البلدان المضيفة، وما ينتج عنه من سد الفجوات التمويلية، ونقل للتكنلوجيا، وتطوير للقطاع الصناعي والتقني في البلد المضيف. بعد ذلك تطرق الفصل إلى مشكلة الدراسة التي تكمن في ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، ثم تطرق إلى كل من أسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وفرضيات الدراسة. كما أشار الفصل إلى أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية وأهدافها. أيضا أشار الفصل الأول إلى حدود الدراسة الزمانية والمكانية، والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA